

أثر الوقف في تحقيق الأمن الغذائي

إعداد:

د. عمر المحمودي - د. عبدالرحيم باحمو

د. صالح المحمودي - د. محمد الفيلاي

من إصدارات الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، من ضمن سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (٣١) لعام ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م وقد حصل أصل هذا الكتاب على الجائزة الثانية للموضوع الثاني حول «دور الوقف في تحقيق الأمن الغذائي» في الدورة الثالثة عشرة للمسابقة لعام ١٤٤٣-١٤٤٥هـ / ٢٠٢٢-٢٠٢٣م

تعريف عام بالمؤلفين/ الباحثين:

- قام بإعداد هذه الدراسة مجموعة من الباحثين وهم:
- د. عمر المحمودي: حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض مراكش، وأستاذ التعليم الثانوي التأهيلي أكاديمية مراكش آسفي.
- د. عبدالرحيم باحمو: حاصل على شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله، وأستاذ السلك التأهيلي بأكاديمية مراكش للتربية والتكوين.
- د. صالح المحمودي: حاصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، من كلية الآداب بفاس، أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي أكاديمية مراكش آسفي.
- د. محمد الفيلاي: حاصل على شهادة الدكتوراه في الفكر ومناهج البحث، وأستاذ السلك التأهيلي بأكاديمية مراكش للتربية والتكوين.

الهدف العام للمادة العلمية:

ينبع الهدف من الدراسة هو إظهار الترابط بين الأسس الشرعية وهموم الإنسان، وبين العبادات الروحية والبدنية والمالية في علاقاتها بالمقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية، كما تصل الماضي بالحاضر والمستقبل، والأحكام الفقهية بحقوق الإنسان، وحالات الرخاء بحالات الشدة والأزمات، وقدمت الدراسة إجابة عن تساؤلات عدة منها: هل يُسهم الوقف في إيجاد غذاء صحيّ سليم للإنسان في البيئة التي يعيش فيها؟ وإذا كان ضمان الحد الأدنى من الحاجات الغذائية لجميع أفراد المجتمع حقاً، فما الواجب التطبيقي الذي تقوم به المؤسسات الوقفية؟ وإلى أي حد تكون الاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في مجال الأمن الغذائي؟ وهل تجري وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية؟

الكلمات المفتاحية:

الوقف - الأمن - الغذاء.

أهمية المادة العلمية:

أكد الباحث أن الحديث ينصبّ حول أهمية ومكانة الأمن الغذائي في الأوقاف الإسلامية، وذلك من خلال الإشارة إلى نماذج من بعض الأوقاف القديمة التي برزت فيها مكانة الأمن الغذائي وأهميته، ومن المعلوم أنّ من تجليات وصور الوقف التصّدق الذي يجعل منفعة الشيء في سبيل الله تعالى أو التبرع بمنفعة الشيء الذي حبسه الواقف، والمصلحة فيه جلية بيّنة، إذ يجلب البرّ والخير والمنافع العامة، ولا جدال في مشروعية الوقف، فهي ثابتة بعموم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحثُّ على الإنفاق في سبيل الله تعالى، والقُدوة العملية في إعمال الوقف وتحقيق مقاصده الشرعية هي الرسول ﷺ، وقد اقتفى أثره في ذلك آل بيته وصحابته الكرام رضي الله عنهم، فالوقف يُعدُّ بحقٍّ من أهم سبل تحقيق الأمن الغذائي والتضامن والتكافل بين الناس، وخلق الابتسامة على وجوه المعدمين والمحتاجين؛ لكونه في بعض الأحيان هو المصدر الوحيد في كسب رزقهم وقوت معيشتهم، وهروباً من شبح الجوع، ويلجأ كثير من الناس من ذوي الفقر والحاجة وممن ضاقت بهم سبل العيش إلى الأماكن الموقوفة من المؤسسات الخيرية وغيرها، فيجدون فيها ما يسدُّ رمقهم من طعام وشراب ونحوه.

أبرز موضوعات المادة العلمية:

قسّم الباحث الكتاب إلى: مقدّمة، وفصلين، والخاتمة التي تحتوي على أبرز النتائج والتوصيات.

ففي المقدّمة: تجلّى فيها سياق الدراسة وأهميّتها، وإشكاليّتها، وأسباب اختيار الموضوع، وأهدافها، وخطّتها، وقد تطرّق الباحث فيها إلى الترابط بين الوقف الإسلاميّ وبين الأمن الغذائيّ؛ لأنّ الأوّل من مصادر تمويل الثاني، كما ذكر أسباب المشاركة بهذه الدراسة، فمنها: ترسيخ علاقة الأمن الغذائيّ بالوقف، والإسهام في تحفيز المؤسّسات الوقفيّة الوطنيّة والدوليّة من أجل أن تتعاون فيما بينها للنهوض بأثر الوقف في تحقيق الأمن الغذائيّ، كما أن من أهمّ أهداف هذه الدراسة: إبراز أهميّة الوقف في تحقيق الأمن الغذائيّ، وقد سلك في هذه الدراسة منهجيّة تحليليّة مقارنة وبلّمحات استنباطيّة.

وخصّص الفصل الأوّل: للحديث عن مكانة الأمن الغذائيّ وركائزه وتحدياته، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأوّل: تناول مفهوم الأمن الغذائيّ ومنزلته وبعض أحواله من المنظور الشرعيّ، وقد تضمّن أربعة مطالب.

(ففي المطلب الأوّل: مفهوم الأمن الغذائيّ)، جرى تعريف (الأمن والغذاء) لغة واصطلاحاً، وتعريفه باعتباره مركّباً إضافيّاً، وعدّه الباحث من المفاهيم التي أصبحت تتداول خلال القرن التاسع عشر الميلاديّ، وبالتحديد خلال السبعينات، جرّاء الأزمة الغذائيّة التي عرفها العالم في ذلك الحين، مما دفع جميع دول العالم إلى العمل على تحقيق أمنها الغذائيّ، عن طريق وضع خطط تنمويّة وبأساليب مختلفة ومعايير محدّدة، بحسب إمكانيّات كلّ دولة على حدة في قطاعي التنمية والزراعة بشكل عامّ، وقد عرّف بتعاريف عدّة من قبل باحثين وغيرهم، كما عرّف من قبل منظمّات دوليّة متخصصة كمنظمة الأغذية والزراعة الدوليّة (الفاو)، وخلاصتها كما ذكرها الباحث أنّ مفهوم الأمن الغذائيّ هو: حصول الغذاء الكافي والصحيّ لكلّ إنسان على وجه البسيطة.

(وفي المطلب الثاني: مكانة الأمن الغذائي في الأوقاف)، كان الحديث عن مكانة الأمن الغذائي في الأوقاف الإسلامية قديماً؛ حيث إن جزءاً كبيراً من المرافق الموقوفة من أراض ومطاعم وساقيات وتكايا وغيرها، تحقق توفير الغذاء للمحتاجين من الفقراء والمساكين وعابري السبيل وغيرهم، فالوقف الإسلامي من هذا المنطلق يحقق نوعاً من الأمن الغذائي والتكافل الاجتماعي الضروري، نظراً إلى الظروف والأحوال التي يعيشها الناس من ضيق المعيشة والفقر والاغتراب وغيرها من الحالات التي أثبتتها الواقع، ولولا الوقف - بعد الله تعالى - لَلَحَقَ هؤلاء ما لحقهم من الضيق والمشقة، بسبب فقرهم وعدم ملكيتهم لأي شيء يعمدون إليه في كسبهم ومعاشهم ودفع الجوع عنهم وعن أهاليهم، وذكر الباحث أمثلة في التاريخ الإسلامي من الأغنياء والحكام والسلطين الذين أنعم الله عليهم بالأموال وبعد استشعارهم بمكانة الأمن الغذائي في حياة الناس، وقد ثبت عبر التاريخ أن لهذه الأوقاف أهمية بالغة وإسهام كبير في تحقيق الأمن الغذائي لكثير من الفقراء والمحتاجين.

(وفي المطلب الثالث: الحق في الغذاء من المنظور الشرعي والقانوني)، ذكر الباحث حقيقة أن علاقة الإنسان بالغذاء وثيقة جداً منذ نشأته، وهو من أهم الأشياء التي يظل الإنسان يعمل ويكد ويكدح من أجل تحصيله؛ لأن وجوده أو عدمه له أثر كبير على النفس البشرية من جهة شعورها بالأمن والطمأنينة والاستقرار، وقد أولى الإسلام الأمن الغذائي عناية كبيرة، فجعله مكماً لما هو في المرتبة الثانية من الكليات الخمس الضرورية، وهو حفظ النفس، بل له تأثير على باقي الكليات الأخرى، وقد نصّ الشارع ﷺ في كثير من الآيات القرآنية على مجموعة من الأشياء التي يتغذى عليها الإنسان، وتسد رمقه وتبعد عنه مفسدة الجوع، وتجعله يتلذذ ويتمتع بطيبات الحياة الدنيا، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [سورة البقرة، جزء من الآية: ١٦٨]، وبهذا يتضح أن الشريعة الإسلامية حافظت على حق الإنسان في الغذاء في جميع الظروف، ودعت إلى صيانة ذلك، ثم تطرّق الباحث إليه من المنظور القانوني؛ حيث يعدّ أساساً وقاعدة قانونية دولية، شكّلها الدوافع الإنسانية، وأصبحت أمراً واقعاً وجزءاً من القوانين المحلية والدولية، وبهذا يكتسي مفهوم الحق في الغذاء

أهميّة كبيرة في إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما ما بين ١٠ و ١٣ حزيران يونيو ٢٠٠٢م؛ حيث أكد على حقّ كلّ فرد في الحصول على أغذية مأمونة ومغذية، ونصّ على عدم استخدام الغذاء وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي، وتضمّن ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير لزيادة الإنتاجيّة الزراعيّة والغذائيّة وحسن توزيعها، ثم ذكر الباحث خلاصة ذلك: أنّ الحق في الغذاء مفهوم له دلالة مفادها أنّ كلّ إنسان كيفما كان نوعه، وتحت أيّ ظرف من الظروف؛ ذكرًا أو أنثى، صغيرًا أو كبيرًا، مسلمًا أو غير مسلم، فقيرًا معدمًا أو غنيًا ميسورًا، في حالة السلم أو حالة الإضرابات والطوارئ، له الحقّ في الحصول على الغذاء الكافي والصحيّ بعيدًا عن أيّ ضغط أو ابتزاز أو تحت أيّة ذريعة تُهين كرامته.

(وفي المطلب الرابع: أثار انعدام الأمن الغذائي)، حيث ذكر الباحث أنّ انعدامه من أعظم الظواهر التي عرفتها الإنسانيّة عبر الزمن، ويتجدّد مع مرور أطوار زمنيّة معيّنة؛ لأسباب طبيعيّة أحيانًا، أو إنسانيّة أحيانًا أخرى، ومنها على سبيل المثال: نسبة الإنتاج الزراعيّ، وسياسات الواردات الغذائيّة، واضطرابات سلاسل الإمداد بسبب الحروب والصراعات الجيوسياسيّة، والفساد السياسيّ، والهجرة، والتغيّر المناخيّ، والكوارث الطبيعيّة، والسياسات الماليّة والنقدية والتجاريّة للدول وغيرها، وتترتّب عليه آثار متعدّدة ذكر الباحث أهمّها؛ حيث فصلّ في ذكر آثاره السلبية على الفرد والمجتمع، والمظاهر التي تحصل بسبب انعدامه، ومنها: أولاً: الآثار الدينيّة، ثانيًا: الآثار الاقتصاديّة، ثالثًا: الآثار السياسيّة، رابعًا: الآثار الاجتماعيّة، خامسًا: الآثار الأمنيّة، سادسًا: الآثار الصحيّة.

المبحث الثاني: يعرض ركائز الأمن الغذائيّ وتحدياته، وهو في أربعة مطالب.

(ففي المطلب الأوّل: ركائز الأمن الغذائيّ)، تطرق الباحث إلى الركائز الأساسيّة والدعائم المركزيّة والعناصر والمكونات المفصليّة التي يبنى عليها الأمن الغذائيّ من خلال التعاريف التي وردت في تعريف الأمن الغذائيّ، التي تحدّده في أربعة أشياء، هي: توافر الغذاء والوصول إليه واستخدامه واستقراره، وقد فصلّ في معانيها، والشواهد التاريخيّة التي تدلّ عليها، ومؤشّرات قياسها، وتجنّب ما يؤثّر عليها، والواجب تجاهها

على المجتمع والحكومات، والإسهام البارز الذي قام به الوقف تجاه هذه الركائز والدعائم المركزية وسبل معالجتها وتنميتها، من خلال إنشاء الأوقاف المناسبة لها؛ حيث إنّ نظام الوقف في الإسلام يحدّ من التقلّبات الغذائيّة، ويضمن استمرار الغذاء ودوامه، من خلال عرض الأراضي الوقفيّة الزراعيّة بأئمة رمزيّة، وبيع المحاصيل الوقفيّة بأئمة منخفضة، وفتح مشروعات وقيّة توفرّ فرص الشغل لفئات عريضة، وتوفير ثروة زراعيّة ونباتيّة ووقفها، وتأسيس مراكز وقيّة لذوي الاحتياجات الخاصّة، وأخرى للحالات التي فقدت العمل بسبب الضعف أو المرض أو غيره.

(وفي المطلب الثاني: تحدّيات تحقيق الأمن الغذائيّ)، أكّد الباحث على أنّ الأهميّة الكبيرة التي حظي بها موضوع الأمن الغذائيّ من قبل الدول والمنظّمات والجمعيات الدوليّة والوطنية والإقليمية والمحليّة، إلى جانب الاهتمام به من لدن الباحثين والمهتمين عموماً؛ فإنّ هذا القطاع لا يزال يواجه تحدّيات عدّة على الصعيد العالميّ، فمن خلال اطلاع الباحث على عدّة دراسات علميّة تبين أنّ هذه التحدّيات تتشكّل من خلال الركائز الأساسيّة والدعائم المركزيّة، واستنتج منها هذه التحدّيات، ومنها: أولاً: تحدّيات إتاحة الغذاء، ثانياً: تحدّيات إمكانيات الحصول عليه، ثالثاً: تحدّيات الاستخدام الآمن له، رابعاً: تحدّيات استقراره، وذكر أبرز التحدّيات في كلّ ركيزة منها، وسبل معالجتها التي اعتمدت عليها المنظّمات الدوليّة والحكومات.

(وفي المطلب الثالث: أهمّ المخاطر التي تهدّد الأمن الغذائيّ)، بعد التطرّق إلى أبرز التحدّيات التي تواجه الأمن الغذائيّ جاء الحديث عن أهمّ المخاطر التي تهدّده وتسبّب في انعدامه بدرجات حدّة حتّى تصل إلى أن تكون مهدّدت خطيرة للأمن الغذائيّ حسب ما رأى الباحث، وتطرّق إلى أبرز تلك المخاطر وأسبابها، وآثارها، والنتائج والإحصاءات التي ترتّبت عليها، والتقارير الصادرة عن المنظّمات الدوليّة، بشكل مفصّل، ومنها: أولاً: الحروب والصراعات: الحرب الروسية الأوكرانيّة أنموذجاً، ثانياً: الأزمات الاقتصاديّة: جائحة كوفيد ١٩ أنموذجاً، ثالثاً: التغيّرات المناخيّة.

(وفي المطلب الرابع: تجلّيات انعدام الأمن الغذائي)، بعد ذكر أبرز التحديات والمخاطر للأمن الغذائي جاء الحديث عن تجلّيات انعدامه؛ ومن أبرز تجلّياتها: أولاً: نقص الغذاء وأزمة الجوع العالميّة، ثانياً: الهزال وتوقّف النمو والتطوّر والوزن الزائد، وقد أشار الباحث إلى بعض الإحصاءات الصادرة عن المنظّمات الدوليّة بشأن هذه التجلّيات وآثارها ومظاهرها ونتائجها وأبرز المتضرّرين منها.

وفي الفصل الثاني: محور حول سبل تحقيق الأمن الغذائي بين الواقع والمستقبل:

وجاء في مبحثين:

المبحث الأوّل: سبل تحقيق الأمن الغذائي وإسهام المؤسسات الوقفيّة في ذلك،

وقد تضمّن ثلاثة مطالب.

(ففي المطلب الأوّل: سبل تحقيق الأمن الغذائي)، أكّد الباحث أنّ الإسلام عالج موضوع الأمن الغذائيّ علاجاً فعّالاً، وكان له قصب السبق في ذلك من خلال نظام متكامل، وتحدّث عن التأميل الشرعيّ، مستدلاً بما ذكر في القرآن والسنة النبويّة والشواهد التاريخيّة لذلك، ومنها: أولاً: التشجيع على العمل والإنتاج ومحاربة التسوّل والبطالة، ثانياً: حسن استغلال الأراضي الزراعيّة وإحياء الموات منها، ثالثاً: توفير موارد المياه، رابعاً: الأخذ بالأساليب العلميّة والتقنيّات المتطوّرة الملائمة، خامساً: تنمية الثروة الحيوانيّة، سادساً: الاستفادة من الثروة البحريّة، سابعاً: تنظيم الأسواق، ثامناً: ترشيد الاستهلاك الغذائيّ.

(وفي المطلب الثاني: التشجيع على الوقف)، ذكر الباحث أنّه لما كان أفراد

المجتمع متفاوتين من حيث مستواهم المعيشيّ؛ بين أغنياء وفقراء محتاجين، وأصحاب دخول متوسّطة؛ نجد أنّ الإسلام سعى إلى التقريب بين هذه الفئات، وتقليل الفوارق الاجتماعيّة بينها، فعمل على تحقيق التكافل الاجتماعيّ بين فئاته المتنوّعة من خلال رعاية الفقراء وذوي الحاجة والضعف بحيث يتحقّق لهم مستوى لائق للمعيشة، ولقد كان للوقف أثر بارز في تحقيق هذه الغاية العظيمة، وفي شمول جانب كبير من جوانب المتطلّبات الاجتماعيّة، وفي سدّ الثغرات الاقتصاديّة لفئات كثيرة من فئات المجتمع،

وقد حقّق الوقف هذا الأثر الاجتماعيّ بجدارة في الماضي وعلى مرّ العصور، وذلك من خلال رعاية الفقراء والمساكين واليتامى والأرامل والعجزة والمعوزين، وغيرهم.

(وفي المطلب الثالث: إسهام المؤسسات الوقفية قديماً وحديثاً في تحقيق الأمن الغذائي)، أكّد الباحث أنّ الوقف من أنجح الوسائل في علاج مشكلة الفقر وتحقيق الأمن الغذائيّ، حيث إنّ المسلمين تتبّعوا مواضع الحاجات مهما دقّت وخفيت، فوقفوا لها، فكان من أهمّ المؤسسات التي لها إسهامها المؤثّر في التطوّر والنموّ الاقتصاديّ في مختلف عصور الإسلام، ولم يقتصر تأثير الوقف في الإسلام على المسجد وحده، فقد وقف المسلمون كثيراً من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من أجل خدمة جوانب حياة الفرد والمجتمع، ومن أهمّ هذه المؤسسات: المدارس، والمكتبات، والمشافي أو المستشفيات، ومنها الزوايا والخوانق والتكايا، وبناء الخانات والفنادق للمسافرين المنقطعين (أبناء السبيل)، وبناء بيوت للفقراء والمساكين، والسقايات لتسهيل الماء في الطرقات العامة، والمطاعم الشعبية التي يفرّق فيها الطعام من خبز ولحم وحساء وحلوى، وحفر الآبار لسقي الماشية والزروع، وأمكنة المراقبة على الثغور لمواجهة خطر الغزو الأجنبيّ على البلاد، وما كان وفقاً لإصلاح الطرقات والقناطر والجسور، وهناك مؤسسات لإمداد الأمّهات بالحليب والسكر من أجل أطفالهنّ وأولادهنّ، ومؤسسات لتحسين أحوال السجناء ورفع مستواهم، ومؤسسات لتزويج الشباب والفتيات ممن ضاقت أيديهم أو أيدي أوليائهم عن نفقات الزواج، وذكروا شواهد تاريخية لهذه الأوقاف وأهميّتها في تحقيق الأمن الغذائيّ.

المبحث الثاني: أثر الوقف في تحقيق الأمن الغذائيّ بين الواقع والمستقبل، وقد تضمّن أربعة مطالب.

(ففي المطلب الأول: دراسة حالة مؤسسة وقفية مهتمة بتحقيق الأمن الغذائيّ)، عدّ الباحث الصناديق الوقفية في دولة الكويت ذات ريادة بارزة في الأعمال الخيرية لكنّها غير متخصصة في الأمن الغذائيّ، ولقلة المؤسسات الوقفية التي تحقّق الأمن الغذائيّ فقد رأى أنّ أهمّ مؤسسة أقرب إلى الاختصاص وشاملة لجوانب كثيرة من الأمن الغذائيّ

حسب علمه، هي: الشركة الوطنية الزراعية بالمملكة العربية السعودية؛ وهي اليوم من الشركات الرائدة عالمياً مع كونها أهم وأكبر شركة متخصصة في الإنتاج الزراعي العضوي بالشرق الأوسط، وذلك من خلال عملها على إدارة مجموعة من الشركات التابعة لها في مجالات متعددة، مثل: الإنتاج الزراعي والحيواني والتصنيع الغذائي، وتأسست عام ١٩٨٢م على يد الشيخ سليمان بن عبدالعزيز الراجحي، لتحقيق الأمن الغذائي، والإسهام في التنمية، واستخدام الطاقة النظيفة، والمحافظة على البيئة؛ حيث تهتم بالزراعات المتنوعة وضروب شتى من الإنتاج الحيواني والتصنيع الغذائي، ومعالمها واضحة في استهداف الأمن الغذائي واستشعار أهميته.

(وفي المطلب الثاني: اقتراح إنشاء مؤسسة وقفية خادمة للأمن الغذائي الوطني)، حيث قدّم الباحث تصوّراً لإنشاء مؤسسة وقفية مستقلة مختصة بالأمن الغذائي وخادمة له في أي قطر من الأقطار العربية والإسلامية؛ حيث يستدعي الأمر تصوّراً واضحاً حول الموارد المادية والبشرية والتشريعات القانونية والتقنيات الإدارية، وإدراكاً لأهمية استنبات وتوطين الغذاء وعدم السعي لاستيراده من الخارج إلا للضرورة القصوى، ويجب تحقيق التوازن بين الكم والكيف مع التخطيط لاستمرار النجاحات ومعالجة الاختلالات وتوعية جميع المواطنين بجدوى وأهمية المؤسسة الوقفية المحدثة لخدمة الأمن الغذائي الوطني في كلّ دولة، واقتراح إنشاء هذه المؤسسة ينطلق من تصوّر هيكلي يروم استيعاب طبيعتها وأهدافها وشمولها وروافد تمويلها وقوانينها ورصد مجرياتها اشتغالها للمتابعة والرقابة ومجالاتها وامتداداتها واستمرار واستدامة عطاءاتها وضوابط استقلالها.

(وفي المطلب الثالث: اقتراح إنشاء مؤسسات وقفية متعاونة للأمن الغذائي للأمة الإسلامية)، حيث قدّم الباحث رؤية لاقتراح إنشاء مؤسسات وقفية متعاونة خادمة للأمن الغذائي للأمة الإسلامية متكررة في كلّ بلد من البلدان الإسلامية، ويرتكز على تصوّر هيكلي يستهدف استيعاب طبيعتها وأهدافها وشمولها وروافد تمويلها وقوانينها ورصد مجرياتها اشتغالها (للمتابعة والرقابة) ومجالاتها وامتداداتها

واستمرار واستدامة عطاءاتها وضوابط استقلالها، ويتطلب الأمر التعاون الشامل بين تلك المؤسسات القائمة في دول العالم الإسلامي ليتسنى لها تحقيق الأمن الغذائي فيه، وإذا لم يتمكن بعضها أو جلّها من تحقيق جميع مكونات الأمن الغذائي فلا مناص من أن توزع وتقتسم المهام فيما بينها وفق نسق تكاملي، بحيث ترتقي وتتألق وتتفوق كلّ واحدة منها في تخصص غذائي معيّن، في الأمن الغذائي الزراعيّ، أو في الأمن الغذائي السمكيّ، أو في الأمن الغذائي الخاصّ بالحليب والألبان، أو في الأمن الغذائي الخاصّ بالخضروات والفواكه، أو في الأمن الغذائي الخاصّ بالأغذية الصناعيّة المتنوّعة تحويلاً وتعليباً، وغيرها، وقد عرض الباحث مؤشرات الأمن الغذائي في بعض البلدان العربيّة والإسلاميّة وغيرها.

(وفي المطلب الرابع: تشبيك المؤسسات الوقفيّة الخاصّة بالأمن الغذائيّ وتوظيف تقنيات الثورة الصناعيّة الرابعة)، وقد قصد الباحث بالتشبيك هنا هو التوصيل بين المؤسسات الوقفيّة الخاصّة بالأمن الغذائيّ، باعتبار أنّ كلّ مؤسسة شبكة قائمة بذاتها، بحيث يسهل الوصول إلى جميعها من بعضها إلى بعض، عبر نظام معلوماتيّ متقدّم، مع تفعيل تقنيات الثورة الصناعيّة الرابعة الخادمة للأمن الغذائيّ، الذي ترعاه المؤسسات الوقفيّة التي نحن بصدد الحديث عنها، والمراد هنا بتقنيات الثورة الصناعيّة الرابعة المستعملة في الإنتاج الغذائيّ ما يطلق عليه «التكنولوجيا الحيويّة الحديثة»، التي توظّف الهندسة الوراثيّة وزراعة الخلايا والأنسجة في المجالين النباتيّ والحيوانيّ لزيادة الإنتاج، كما اقترح الباحث أن تقوم المؤسسات الوقفيّة الخاصّة بالأمن الغذائيّ باعتماد آليات للتشبيك، وأهمّها: توفير نظام معلوماتيّ متقدّم، وتصريف التواصل السريع بينها عبر بنية تكاملية من أنواع النقل البرّي والبحري والجوي تربط بين منشآتها، واستخدام الطاقات النظيفة في الزراعة وتربية المواشي وتحلية مياه البحر، واستعمال التكنولوجيا الحيويّة الحديثة الموظّفة للهندسة الوراثيّة وزراعة الخلايا والأنسجة في مجالي الثروتين النباتيّة والحيوانية لزيادة الإنتاج، واستطرد الباحث في ذكر أمثلة لإمكانية التشبيك التي ينبغي إتاحتها للمؤسسات الوقفية الخاصّة بالأمن الغذائيّ.

أبرز النتائج والتوصيات:

- ختم الباحث هذه الدراسة بتقديم مجموعة من النتائج. منها ما يأتي:
- يُسهم الوقف في تحقيق الأمن الغذائي للإنسان، من خلال ما توفره المؤسسات الوقفية من الضروريات والحاجيات الغذائية، وينبني الأمن الغذائي على أربع ركائز أساسية، وهي: التوافر، والوصول، والاستخدام الآمن، والاستقرار.
- تحقيق الأمن الغذائي مسؤولية الدولة والمواطنين الذين يعيشون داخل بقعة جغرافية معينة، كلٌّ من موقعه، ويحصل ذلك بتوفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محلياً أو بتوفير حصة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسدّ النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات.
- هنالك مجموعة من المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي، وتتسبب في انعدامه بدرجات حادة جداً، ومن أشدها خطراً: الحروب والصراعات، والجوائح، والتغيرات المناخية الحادة، وغيرها، وخلفت أثراً سلبية، من أبرز تجلياتها: نقص الغذاء، وأزمة الجوع العالمية، والتقزم والهزال، وتوقف النمو، وغيرها.
- نجاعة المنهج الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي للناس؛ من خلال استغلال الموارد بأنواعها، والمتمثلة في الحث على العمل والإنتاج، واستغلال الأراضي الزراعية وتوسيعها، مع توظيف التقنيات الحديثة في ذلك، مع توفير موارد المياه، وتنمية الثروة الحيوانية والبحرية التي يزرعها عالمنا العربي والإسلامي، والتشجيع على الوقف الخيري.
- إن إنشاء مؤسسات وقفية مستقلة مختصة في الأمن الغذائي وخادمة له يُحتم إعداد تصوّر واضح حول الموارد المادية والبشرية والتشريعات القانونية والتقنيات الإدارية، مع استحضار أهمية استنبات وتوطين الغذاء وعدم السعي لاستيراده من الخارج إلا للضرورة القصوى.

- أهمُّ روافد تمويل أية مؤسَّسة وقيَّة مختصَّة بالأمن الغذائيّ ثلاثة؛ هي التحصيل، والادخار، والاستثمار، ولا بدَّ من إعداد العدة لكلِّ رافد من تلك الروافد.
- يُعدُّ نظام الوقف أحد الأسس المهمَّة للنهضة الإسلاميَّة الشاملة بأبعادها المختلفة: الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والعلميَّة وغيرها، مما يدعو إلى إحيائه واستثماره وتنميته وتطويره.

ومن أبرز التوصيات التي ذكرها المؤلف:

- ضرورة العمل على زيادة الإنتاج؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي للدول، والتخلُّص من التبعية الاقتصاديَّة، وتحقيقه يحتاج إلى بذل أقصى ما يستطيع من التعاون والتكامل والتنسيق بين الدول، ووضع خطط ومشاريع وآليات مشتركة؛ للوصول إلى المفهوم الأوسع للأمن الغذائيّ.
- من اللازم مواجهة آثار انعدام الأمن الغذائيّ، ويستدعي ذلك حلولاً مستدامةً وتعاونًا دوليًا وجهودًا مشتركة بين الدول والحكومات والمنظَّمات الدوليَّة والمجتمع المدنيّ، مع الحرص على الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعيَّة، والعمل على تأهيل غير الزراعيَّة؛ لتصبح قابلة للزراعة، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتوفير الوصول المنصف والمستمر للغذاء.
- تشجيع المشاريع العلميَّة التي تخدم الأمن الغذائيّ، والتنويه بها، واستثمار نتائجها.
- ضرورة الحرص على استقلاليَّة أية مؤسَّسة وقيَّة وبقائها على الحياد السياسيّ، والنأي عن النعرات القبليَّة والعربيَّة والطائفيَّة، والثبات على درجة عالية من إنصاف الجميع حكمًا ومحكومين.
- توسيع منظور الأمن الغذائيّ للمؤسَّسات الوقفيَّة الإسلاميَّة ليشمل طلاب الجامعات في بعض الدول الإفريقيَّة وغيرها.
- حرِّيَّ بالمؤسَّسات الوقفيَّة الإسلاميَّة استحضار السياق الدوليّ العالميّ في إعداد وتنفيذ الخطط الرابطة بين الوقف الشرعيّ والأمن الغذائيّ.

تعليق ختامي على الدراسة:

هذه الدراسة تعكس منظوراً جديداً للوقف الإسلامي، بكونه أحد الأسس الباعثة للنهضة الإسلامية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والحضارية، بشرط إحيائه واستثماره وتنميته وتطويره، كما يُبرز أن للوقف أثراً فعالاً في ضمان الحاجات الغذائية للأفراد والفئات المجتمعية، حيث يُسهم بنصيب وافر في ترسيخ وضعيّة الأمن من الجوع وسوء التغذية باعتباره رافداً من الروافد المستدامة لتوفير المواد الغذائية، ومصدراً تمويلياً لمؤسسات الأمن الغذائي بأشكالها المعاصرة. كما يتناول منزلة الأمن الغذائي وركائزه وتحدياته وسبل تحقيقه وأثر المؤسسات الوقفية في ذلك، مع مقارنة للعلاقة الرابطة بين المؤسسات الوقفية الخاصة بالأمن الغذائي وتوظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.